

تاريخ الاستلام: 2023/07/06 تاريخ القبول: 2024/12/01 تاريخ النشر: 2024/12/31

نجيبة همبوب*1

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)

مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية. جامعة 20 أوت 1955. سكيكدة

Email: n.hebhoub@univ-skikda.dz

شعيب شنيقي²

جامعة أمين العقال موسى اق اخموك تامنغست (الجزائر)

مخبر الموروث العلمي والثقافي لمنطقة تامنغست

Email: chenikichouaib@gmail.com

الملخص :

بينت الدراسات والأبحاث في مختلف التخصصات ارتباط المخدرات بالجريمة وتكوين جماعات إجرامية، واستفحالها يهز كيان الدول اقتصاديا واجتماعيا، ويكلفها أموال طائلة لمحاربتها، لهذا تسعى الدول بكل ما أوتيت من هياكل وهيئات لتوقيف زحفها وانتشارها بين الشباب خصوصا. والجزائر باعتبارها بلد عبور واستهلاك تنشط عبرها عصابات منظمة لتهريب المخدرات وإدخالها للتراب الوطني للمتاجرة فيها، لهذا نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تشخيص واقع ظاهرة المخدرات واستفحالها في المجتمع الجزائري، والجهود المبذولة من طرف قوات الأمن لمحاربة العصابات المنظمة، وذلك بإظهار الحجم الفعلي للجرائم بناء على تحليل إحصائيات مقدمة من طرف أمن ولاية تمنراست لسنوات 2018، 2019، 2020، 2021.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، المخدرات، الأمن الوطني

Abstract:

Studies and research in various disciplines have shown that drugs are linked to crime and the formation of criminal groups, and that they are increasingly shaking up the economic and social structure of States.

Algeria as a country of transit and consumption through which organized drug smuggling and introduction gangs are active to the country's national territory for trafficking In this paper, we are trying to diagnose the reality of the phenomenon of drugs in Algerian society. The efforts of the security forces to combat organized gangs by showing the actual scale of crimes based on the analysis of statistics provided by the security of the state of Tamanrasset for the years 2018, 2019, 2020, 2021.

Keywords: Crime, Drugs, Homeland Security

مقدمة

ما فتئ تعاظم المخدرات والحصول عليها ينتشران في العالم بأسره، مع ازدياد سهولة اختراق الحدود الدولية، وقد دقت الدول جرس إنذار للخطر الداهم الذي بات يتربص بها، بعد تسجيل حصيلة ثقيلة في مجال الاتجار بالمخدرات والمهلوسات عالميا ومحليا في السنوات الأخيرة. وعليه كان ملف محاربة المخدرات حاضرا في أجندة عمل الحكومات، التي سعت إلى الارتقاء بموقف المواجهة من الطرق التقليدية والاجتهادات الفردية إلى الاعتماد على أساليب العلم الحديث، في ضوء اعتماد أساليب إخفاء مبتكرة، إضافة إلى إنتاج أنواع جديدة من المخدرات الاصطناعية، لهذا على المؤسسات الأمنية أن تكون على تتبع دائم ومستمر بالاتجاهات الجديدة لسوق الاتجار بالمخدرات والمهلوسات.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لمواجهة هذه الظاهرة، التي لها تأثير سلبي على المجتمع وتمس بالاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد، ومنه نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل الحد من انتشار هذه الظاهرة، وهذا من خلال جهود المؤسسات الأمنية المنتشرة عبر ربوع الوطن ومنها أمن ولاية تمنراست.

1. الإشكالية

تواجه الجزائر تهديدات وتحديات في ظل التحولات الإقليمية الراهنة بوجودها في بيئة لا أمانة في دائرتين مغربية وإفريقية، وتأتي ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة على رأسها، وتعتبر قضية الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية إحدى أبرز القضايا الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي عموما والجزائر خصوصا، إذ تقوم الشبكات الإجرامية بالاتجار بمجموعة من المخدرات ولا سيما القنب والكوكايين والهيروين، وهذا مع كبر مساحة التراب الوطني ومجاورة إحدى أكبر الدول المنتجة للمخدرات والتي تجعل من الجزائر مركز عبور خصوصا

في ظل اعتماد المجرمين أساليب أكثر ابتكارا لإخفاء المخدرات للاتجار غير المشروع بها أثناء نقلها، لهذا تتكاثر جهود الأجهزة الأمنية لمواجهة هذه الآفة التي تذهب بالعقول وتستهدف الشباب ومستقبلهم وتدمر حياة الأفراد والمجتمعات وتمس بالاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد، وتفعيل دور مصالح مكافحة المخدرات خاصة في مجال التكوين النوعي وعمليات البحث والتحري لا سيما على المناطق الحدودية ومنها تمنراست.

لهذا نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تشخيص واقع جريمة المخدرات بالمجتمع الجزائري، والجهود التي يبذلها الأمن الوطني ومن خلالها أمن ولاية تمنراست في مجابهة جرائم المخدرات بكل أنواعها، مستدلين في ذلك بعدد القضايا المعالجة في هذا المجال وكمية المحجوزات فيما يخص أنواع المواد المخدرة بما فيها الأقراص المهلوسة والمواد الصيدلانية وهذا بفضل احترافية الأجهزة الأمنية.

2. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- تشخيص واقع المخدرات في الجزائر.
- 2- معرفة أنواع المخدرات المتاجر بها في الجزائر.
- 3- تحديد أنواع القضايا المتعلقة بجرائم المخدرات.
- 4- معرفة جهود الأمن الوطني لمحاربة جريمة المخدرات.

3. ضبط مفاهيم الدراسة

1.3. الجريمة

الجريمة "هي كل سلوك مؤذ وضار اجتماعيا ويتعرض صاحبه للعقاب من قبل مؤسسات الدولة" (يسام محمد. أبو عليان، 2016، ص 16).

فهي "ذلك الفعل الذي ينطوي على طابع شرير، وعند عموم الناس تعبر عن فعل مشين أخلاقيا، وهو ما يعكس الطابع الديني للجريمة في نظر الناس" (عبد الرحمان. خلفي، 2016، ص 58)

كما تعرف بأنها "فعل أو امتناع ينص عليه نص تشريعي ويعاقب عليه، ويتم التمييز بين ثلاثة أصناف من الجرائم حسب جسامتها المتناقضة: جناية، وجنحة، ومخالفة، وفي مجال التنفيذ نميز: الجريمة المركبة، والجريمة المستمرة، والجريمة الشكلية، والجريمة الاعتيادية، والفورية، والعمدية، والدولية... إلخ" (ابتسام. القرام، دس، ص 156-157)

وعليه فالجريمة هي كل فعل مرفوض اجتماعيا، ومشين أخلاقيا، منصوب في التشريع ويعاقب عليه القانون.

2.3. المخدرات

تعرف المخدرات بأنها "مادة كيميائية تسبب النعاس والنوم أو غياب الوعي المصاحب بتسكين الألم، لذلك لا تعتبر المنشطات ولا عقاقير الهلوسة مخدرات وفق التعريف العلمي بينما يمكن اعتبار الخمر من المخدرات" (نصيرة. براهيمية، 2013، ص 16).

فهي "مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي، ويطلق لفظ (مخدر) على ما يذهب العقل ويغيبه، لاحتوائه على مواد كيميائية تؤدي إلى النعاس والنوم أو غياب الوعي. قد يؤدي استخدام المخدرات إلى ما يسمى (متلازمة التبعية)، وهي مجموعة من الظواهر السلوكية والمعرفية والفسولوجية التي تتطور بعد الاستخدام المتكرر للمواد، وتتضمن عادة رغبة قوية في الاستمرار بذلك على

الرغم من العواقب الضارة، حتى يصل إلى مرحلة الاعتماد عليها وظهور أعراض انسحابية". (وزارة الصحة السعودية، 1444هـ)

كما جاء تعريف المخدرات في القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، حسب المادة الثانية منه "يقصد بالمخدر كل مادة طبيعية كانت أم اصطناعية من المواد الواردة في الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة بموجب بروتوكول سنة 1972، أما المؤثرات العقلية هي كل مادة طبيعية كانت أم اصطناعية، أو كل منتج طبيعي مدرج في الجدول الأول والثاني أو الثالث أو الرابع من اتفاقيات المؤثرات العقلية لسنة 1971" (وزارة العدل، 2004)

كما عرفها عيسى قاسمي الإطار السابق بالديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها بأنها "مواد سامة طبيعية واصطناعية تحدث أثارا مدمرة على الصحة العقلية والجسدية للإنسان مع الإشارة إلى أن بعض هذه المواد قد أوجدها الإنسان أصلا من أجل التداوي ومعالجة بعض الأمراض المستعصية والتقليل من آلامها، فتناولها المفرط وبطريقة غير مشروعة محظور في كل التشريعات السماوية وغير السماوية. ومهما كان نوع هذه المواد فإنها تفتك بالإنسان وتجعله غير صالح لنفسه ولأسرته وكذا لمجتمعه. بل يصبح مدمنا عالة وعبء وخطر على المجتمع كله" (عيسى. قاسمي، 2015، ص 6-7).

وعليه فالمخدرات هي كل مادة طبيعية أو اصطناعية تذهب العقل وتسبب في انهيار الجهاز العصبي للإنسان من كيف معالج، هيروين وغيرها، يعاقب القانون كل من يحوز أو يستهلك أو يتاجر بهذه المواد.

3.3. الأمن الوطني

استعملت كلمة الأمن الوطني لأول مرة أثناء مداولات لجنة تابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي وقد أخذت العديد من المعاني والتعاريف، إذ يعرف بأنه "قدرة القوات المسلحة على الدفاع عن سيادة الأمة وحياة شعبها من أي هجمات عسكرية أو إرهابية وغيرها سواء داخل أو خارج البلاد" (محمد جوارنة، 2021).

ويعرفه روبرت ماكنمار بأنه "ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد في حدود طاقتها، للحفاظ على كيائها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية، ويضيف أن الأمن ليس المعدات وإن كان يتضمنها، وليس القوة العسكرية وإن كان يحتويها، وهو ليس النشاط العسكري وإن كان يشملها، فالمشكل العسكري ما هي إلا وجه ضيق لمشكلة الأمن وليس بالضرورة أن يكون الأمن الوطني موجها ضد التهديدات الخارجية فقط، ولكن التهديدات الداخلية كال فقر والبطالة والجريمة، وأنواع المشكلات الاجتماعية الأخرى، كما أنه ليس بالضرورة الاستخدام الفعلي للقوة، لكي يحافظ على الأمن، فالتهديدات باستخدام القوة قد يكون إحدى الوسائل التي حكمت العلاقة بين الدول، وخاصة أسلحة الدمار الشامل" (ذياب موسى. البداينة، 2011، ص24).

فهو تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع" (محمود شاكر. سعيد؛ خالد بن عبد العزيز. الحرشف، 2010، ص16).

ولهذا فمفهوم الأمن الوطني يشمل أبعاد اقتصادية، اجتماعية، سياسية وعسكرية، لتحقيق حماية القيم الداخلية للمجتمع والخطر الخارجي الذي يمس بثوابت الأمة باستعمال القوة إن لزم الأمر لتحقيق أمن الأفراد، خصوصا اتجاه الجريمة المنظمة عبر الوطن ومنها جرائم المخدرات.

4. المخدرات والاستهلاك العالمي

يشير تقرير المخدرات العالمي لسنة 2022 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تعاطي واحد من 18 شخصا تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما، أي أن حوالي 284 مليون شخص تعاطوا المخدرات في جميع أنحاء العالم، أي ما يعادل نسبة 5.6% من السكان، بزيادة نسبة 26% عن عام 2010، ووفقا لنفس التقرير 11.2 مليون شخص يتعاطون المخدرات بالحقن، ما يقارب نصفهم مصابون بالتهاب الكبد C، أي ما يقدر بنحو 5.5 مليون شخص، وأوضح التقرير أن القنب ما زال إلى حد بعيد أكثر المخدرات تعاطيا في العالم، حيث يقدر عدد ما تعاطوه 209 مليون شخص، أي ما يمثل 4% من سكان العالم، أما المؤثرات الأفيونية وبالأساس الهيروين فيقدر عدد من يتعاطوها بنحو 31 مليون شخص، أي بنسبة 1.2% من سكان العالم، ويقدر عدد من يتعاطون الكوكايين 21.5% مليون شخص، أي ما يعادل نسبة 0.4% من سكان العالم، ويتعاطى 34 مليون شخص، أي ما يمثل 0.7% من سكان العالم المنشطات الأمفيتامينية، وتعتبر إفريقيا منطقة عبور رئيسية لكل من الكوكايين في الغرب، الهيروين في الشرق والقنب الذي ينتج في داخل المنطقة في الشمال.

أما المضبوطات العالمية من المخدرات حسب نفس التقرير تقدر ب 39 طنا من المؤثرات الأفيونية الصيدلانية، 49 طنا من الأمورفين، 115 طنا من الهيروين و992 طنا من الأفيون، وتشير بيانات المضبوطات إلى أن الاتجار أخذ في التوسع ليشمل مناطق أخرى خارج السوقين الرئيسيتين لأمريكا الشمالية وأوروبا، مع زيادة مستويات الاتجار إلى إفريقيا وآسيا، وحسب الضبطيات الفردية الكبيرة للكوكايين في مناطق العبور أو أسواق الكوكايين الناشئة في إفريقيا وآسيا لسنة 2020-2021 تحتل الجزائر المرتبة الثالثة إفريقيا بعد تونس والمغرب (منشورات الأمم المتحدة، 2022).

5. الأمن الوطني والاتجار بالمخدرات: قراءة إحصائية للقضايا المعالجة من سنة 2012 إلى سنة 2021

يسعى الأمن الوطني لتحقيق قفزة نوعية في مجال محاربة الجريمة المنظمة والوقاية من آفة خطيرة تستهدف فئة الشباب للقضاء على ثوابت الأمة، الأمر الذي دعى تكثيف الجهود لحل لغز القضايا المتعلقة بهذا النوع من الجرائم المرتبط بالاتجار غير الشرعي بالمخدرات والمؤثرات العقلية، حيث سجلت مصالح الأمن سنة 2012، 4525 قضية حيازة واستهلاك المخدرات و1661 قضية اتجار، وقد أسفرت جهود مصالح الشرطة من حجز 14 طن من القنب الهندي المعالج و1.348 كلغ من الهيرويين و14.365 كلغ من المخدرات الصلبة من نوع الكوكايين والأمفيتامين، إضافة إلى حجز 190364 وحدة حبوب مهلوسة.

تمكنت فرق الأمن الوطني، من إحباط مخطط لترويج أكثر من نصف مليون قرص مخدر خلال سنة 2014 كما أحبطت فرق مكافحة الاتجار غير الشرعي للمخدرات مخطط لترويج 523.414 قرص مخدر من مختلف الأنواع، في حين تمكنت ذات المصالح من حجز 838.922 قرص مخدر سنة 2013، يذكر أن مصالح المديرية العامة للأمن الوطني، وفي إطار جهودها في مجال مكافحة الاتجار غير الشرعي للمخدرات، تمكنت في ذات الفترة من حجز 69 طن و359 كلغ من القنب، 945 غ من الهيرويين بالإضافة إلى 73 غ من الكوكايين (النهار أونلاين، 2015)

تم حجز سنة 2015 على الصعيد الوطني وفي عمليات نوعية قامت بها مصالح الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني والجمارك من حجز 126685 كلغ من راتنج القنب و88287.695 غ من الكوكايين و2573.754 غ من الهيرويين وبعض المخدرات الأخرى، مع حجز 637961 قرص من المؤثرات العقلية من مختلف الأنواع و328 قارورة من سوائل المؤثرات مع تسجيل 19692 قضية في إطار مكافحة المخدرات.

أما سنة 2016 فقد سجلت المصالح الأمنية الثلاثة 109089.130 كلغ من راتنج القنب و 59099.411 غ من الكوكايين، و 1403.823 غ من الهيروين وأنواع أخرى مع تسجيل 30113 قضية وبلغ عدد الأشخاص المتورطين 37614 شخص. أما سنة 2017 فلا تختلف عن سابقتها من السنوات فقد تم فيها تسجيل 32952 قضية مع حجز 52609.907 كلغ من راتنج القنب و 6279.407 غ من الكوكايين.

حصيلة سنة 2018 المتعلقة بنشاطات مكافحة المخدرات والإدمان فقد سجلت مصالح المكافحة الثلاث (الدرك الوطني، المديرية العامة للأمن الوطني والجمارك) حجز 31936 كلغ من مخدر ارتيج القنب، 67188.093 غ من الكوكايين و 4324.220 غ من الهيروين، و 1807843 قرص من مختلف أنواع المؤثرات العقلية.

تميزت حصيلة نشاطات مكافحة تهريب واستعمال المخدرات والمؤثرات العقلية خلال سنة 2019 بحجز وضبط 55133.420 كلغ من راتنج القنب و 315759.404 غ من الكوكايين و 304.105 غ من الهيروين، أما المؤثرات العقلية فقد تم حجز 2085923 قرص من مختلف أنواع المؤثرات العقلية. وقد عولجت 37180 قضية منها قضايا متصلة بالتهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، قضايا متعلقة بحيازة واستهلاك المخدرات، مع تسجيل توقيف 46890 شخص.

أما حصيلة 2020 فتميزت بحجز 88702.581 كلغ، 32353.827 غ من الكوكايين و 2372.278 غ من الهيروين و 6045289 قرص من مختلف أنواع المؤثرات العقلية مع تسجيل معالجة 51753 قضية وتورط 64321 شخص، وفي المقابل سجلت سنة 2021 حجز وضبط 66640237 كلغ من راتنج القنب و 502858.866 غ من الكوكايين و 1855.982 غ من الهيروين و 5037472 قرص من مختلف المؤثرات العقلية، مع معالجة 55049 قضية وتورط 68405 شخص (وزارة العدل، 2015-2021).

6. المديرية العامة للأمن الوطني "أمن ولاية تمنراست": كفاءات بشرية لمواجهة

جرائم المخدرات

1.6. تمنراست: خصوصية المنطقة

تقع ولاية تمنراست في أقصى جنوب البلاد، تحدها ولايات جانت، إن قزام، برج باجي مختار، أدرار، إن صالح، إليزي. مساحة المنطقة الواسعة خصوصا قبل التقسيم الإداري الأخير، وحدودها التي كانت ترسمها مع مالي والنيجر، وتركيبها السكانية المتعددة التي تجمع بين قبائل نبيلة بالمنطقة، وأجانب مقيمين بصورة قانونية، إضافة إلى مهاجرين أفارقة ينحدرون من أكثر من 40 دولة حيث يحتل المهاجرون من دولة النيجر أكبر نسبة متبوعة بدول مالي، السنغال، الكامبيون وكوت ديفوار، إلى جانب عدد من دول إفريقيا الجنوبية، إضافة إلى رعايا من جنسيات عربية (سوريا، فلسطين، اليمن..).

تعدد الجنسيات بفعل الهجرة غير الشرعية يجعل المنطقة محل نشاط العديد من الشبكات الإجرامية المنظمة المختصة في تهريب البشر وكذا المخدرات كسلعة موفدة على السوق الدولية والمحلية تدر أرباحا طائلة خصوصا مع سهولة الحصول عليها من مزارع منظمة في المغرب، والقدرة على إخفائها ومحاولة إدخالها لأرض الوطن، غير أن العيون الساهرة تقف بالمرصاد لهذا النوع من التجارة العابرة للقارات، إضافة إلى الظروف المعيشية الصعبة لأهل المنطقة ومناخها الصحراوي يؤهل وينشط العمل والاتجار بهذا النوع من المواد الاستهلاكية الخطيرة.

2.6. تحليل نشاطات مديرية أمن تمنراست في مجال مكافحة المخدرات

لمحاربة جرائم المخدرات التي اكتسحت المجتمع الجزائري تباشر مصالح الشرطة القضائية من خلال فرقة مكافحة الاتجار غير الشرعي بالمخدرات والمؤثرات العقلية المدعمة بأفراد وأعوان تلقوا تكويننا خاصا في كيفية الوصول إلى المجرم المتاجر أو المستهلك، وباستخدام أحدث تكنولوجيا وكذا الكلاب المدربة للبحث والتحري عن

هذا النوع من الجرائم، ومن بين المؤسسات الأمنية التي تسعى إلى تحقيق أمن واستقرار الأفراد نجد أمن ولاية تماراست.

تسجل المصالح الولائية للشرطة القضائية لأمن ولاية تماراست دوريا عدد من القضايا المتعلقة بالجرائم منها جريمة المخدرات والتي تكون إما بناء على مبادرة أو شكوى، أو إما بناء على تعليمات النيابة. وعلى هذا الأساس تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى نشاط الشرطة القضائية لأمن ولاية تماراست المتزايد في سبيل استتباب الأمن والحفاظ على الأرواح وإزالة كل خطر يهدد الأشخاص والبلاد، وهنا يأتي دور الأمن لحل ألغاز هذه القضايا وتحقيق العدالة.

أجريت الدراسة الراهنة بأمن ولاية تماراست التي تقع بوسط المدينة بحي أمشون الذي يضم أمن دائرتين هما: أمن دائرة سيرت وأمن دائرة تازروك، إضافة إلى وجود 5 أمن حواضر موزعة عبر كل من حي بامون، سرسوف، أنكوف، تهاقارت، قطع الواد، إضافة للفرقة المتنقلة للشرطة القضائية والفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية. ويضم أمن ولاية تماراست حوالي 7 مصالح ولائية من بينها المصلحة الولائية للشرطة القضائية، التي بدورها تنقسم إلى فرقة من بينها فرقة مكافحة الاتجار غير الشرعي بالمخدرات والمؤثرات العقلية والتي تضم إطارات ورتباء وأعاون يسهرون على مكافحة والتصدي لجرائم المخدرات عبر آليات وبرامج مختصة، وفيما يلي إحصائيات حول نشاطات هذه الفرقة في مجال جريمة المخدرات (إحصاءات مقدمة من المديرية العامة للأمن الوطني أمن ولاية تماراست):

خلال سنة 2018 (أنظر الجدول رقم1) قامت المصالح العملياتية للشرطة القضائية بتمناراست بتسجيل 1278 قضية جزائية منها 145 قضية تتعلق بجرائم المخدرات أي ما يعادل 11.34% من إجمالي الجرائم تورط فيها 220 شخص، 147 أودعوا رهن الحبس المؤقت.

هذه الإحصائيات تجلي الغموض عن نوع جرائم المخدرات المسجلة خلال هذه السنة (2018) والتي تتنوع بين الحيازة واستهلاك المخدرات وسجلت 36 قضية متعلقة بها، 67 قضية حول الحيازة والمتاجرة بالمخدرات و38 قضية حول الحيازة والمتاجرة بالمؤثرات العقلية، وقضايا أخرى حول زراعة القنب وغيرها.

وقد تم ضبط أنواع مختلفة من المخدرات وبكميات معتبرة؛ الكيف المعالج تم ضبط وحجز 12.143 كلغ، بانغو 28.260 كلغ، الكوكايين 256.32 غ والهيروين 2091 غ، إضافة إلى هذه الأنواع تم ضبط أقراص مهلوسة ومواد صيدلانية مضرّة بالصحة (أنظر الجدول رقم 2). بالنسبة للأقراص المهلوسة فقد تم ضبط وحجز 63945 قرص مهلوس من مختلف الأنواع على النحو التالي: ترامادول 20847 قرص، ريفوتريل 42936 قرص، بريقابالين 21 قرص، ديازيبام 64 قرص، اريكا 29 قرص وأنواع أخرى 96 قرص (أنظر الجدول رقم 3).

في حين المواد الصيدلانية المضرّة بالصحة فقد تم ضبط وحجز 4.53174 قرص صيدلاني من مختلف الأنواع، 2364 علبة مرهم من مختلف الأنواع، 29 قارورة صيدلانية من مختلف الأنواع، 40 كيس مسحوق مقوي جنسي (أنظر الجدول رقم 4).

خلال سنة 2019 سجلت مصالح الشرطة القضائية بتمنراست 1325 قضية جزائية منها 124 قضية تتعلق بجرائم المخدرات، عدد المتورطين الموقوفين فيها 202 شخص، أودع منهم 140 شخص رهن الحبس المؤقت، تتعدد الجرائم المسجلة وتتمثل في الحيازة واستهلاك المخدرات ب38 قضية، الحيازة والمتاجرة بالمخدرات ب68 قضية والحيازة والمتاجرة بالمؤثرات العقلية ب18 قضية (أنظر الجدول رقم 5). وقد تم ضبط وحجز أربع (4) أنواع من المخدرات وبكميات متباينة، الكيف المعالج 70.184 كلغ، بانغو 29.84 كلغ، الهيروين 17.40 غ وأخيرا الكوكايين 8.34 غ، إضافة إلى ذلك فقد تم ضبط وحجز 9147 قرص مهلوس (أنظر الجدول رقم 6) من

مختلف الأنواع، ترامادول 1339 قرص، ريفوتريل 7584 قرص، بريقابالين 193 قرص وكيثيل 23 قرص (أنظر الجدول رقم 7)، أما المواد الصيدلانية المضرة بالصحة فقد تم ضبط وحجز 744225 قرص صيدلاني من مختلف الأنواع و11266 علبة مرهم من مختلف الأنواع (أنظر الجدول رقم 8).

في سنة 2020 سجلت المصالح العملياتية للشرطة القضائية بتمنراست 1433 قضية جزائية منها 148 قضية تتعلق بجرائم المخدرات، أي ما معدله 10.32% من إجمالي الجرائم، تورط فيها 232 شخص، أودع منهم 93 شخص رهن الحبس المؤقت، وقد تم تسجيل 147 قضية محلولة بنسبة حل 99.32%، أما أنواع القضايا المسجلة فتتمثل في الحيازة واستهلاك المخدرات ب68 قضية، الحيازة والمتاجرة بالمخدرات 53 قضية، الحيازة والمتاجرة بالمؤثرات العقلية ب27 قضية (أنظر الجدول رقم 9).

أما كمية المخدرات المحجوزة فتتمثل في: كيف معالج 1.689 كلغ، بانغو 74.024 كلغ والهيروين 0.45 غ (أنظر الجدول رقم 10)، في حين تم خلال نفس الفترة ضبط وحجز 64091 قرص مهلوس تتمثل في ريفوتريل، ترامادول، بريقابالين، ديازيبام حسب الكميات التالية على الترتيب 59387 قرص، 1575 قرص، 4250 قرص، 12 قرص، 285 قرص وأخيرا 285 قرص من أنواع مختلفة من المهلوسات (أنظر الجدول رقم 11)، إضافة إلى ذلك فقد تم ضبط وحجز 1643122 قرص صيدلاني من مختلف الأنواع و3690 علبة مرهم من مختلف الأنواع (أنظر الجدول رقم 12).

خلال سنة 2021 سجلت مصالح الشرطة القضائية 1410 قضية جزائية منها 128 قضية في جرائم المخدرات بنسبة مقدرة ب9.07% من حجم الإجماع العام، وقد قدرت نسبة حل القضايا 99.21% أي تم حل 128 قضية، منها 61 قضية

متعلقة بالمتاجرة في المخدرات، 36 قضية متعلقة بالحيازة واستهلاك المخدرات و31 قضية مسجلة حول المتاجرة بالأقراص المهلوسة، كما سجلت نفس المصالح تورط 215 شخص بنسبة 11.65 من مجموع الأشخاص المتورطين (أنظر الجدول رقم 13)، للإشارة فقد تم تسجيل كمية من المحجوزات من مخدر البانغو 53.640 كلغ، 3.8672 كلغ من القنب الهندي، 18 غ من الهيروين، 4.35 غ من الكوكايين و3005 غ من مواد مخدرات أخرى (أنظر الجدول رقم 14)، أما الأقراص المهلوسة فقد تم حجز 4021 قرص مهلوس.

من خلال قراءة إحصاءات جريمة المخدرات لسنوات 2018، 2019، 2020 و2021 المقدمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني -أمن ولاية تمنراست نشير إلى تعدد أنواع جرائم المخدرات التي تعالجها مصالح الشرطة القضائية ومن خلالها فرقة الاتجار غير الشرعي بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وتتمثل في جرائم الحيازة واستهلاك المخدرات، الحيازة والمتاجرة بالمخدرات والحيازة والمتاجرة بالمؤثرات العقلية. أما المخدرات المحجوزة فتشمل الكيف المعالج، بانغو، الكوكايين والهيروين، إضافة إلى الترويج لأقراص مهلوسة كالريفوتريل، ترامادول، بريقابالين، ديازيبام وأقراص صيدلانية مختلفة.

وما يلاحظ على هذه الإحصائيات هو عدم ثبات القضايا المسجلة والتي تختلف من سنة لأخرى وكذا عدد المحجوزات والمضبوطات من المواد المخدرة ما يشير إلى النشاط الرائج للمتاجرة بالمخدرات وكذا استهلاكها، في مقابل هذا عدد القضايا المعالجة في تزايد مستمر ما يدل على الجهود الجبارة التي تقوم بها مصالح الشرطة في هذا الإطار بالنظر إلى خطورة الشبكات المنظمة التي تروج هذه السموم وتطور أساليبها للوصول إلى أهدافها.

وقد ساعد على انتشار الاتجار بالمخدرات هو عدم ثبات السكان بالمنطقة لاستفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الدول المجاورة التي تشهد قصور في

عملية التنمية، قلة العمل، انخفاض الأجور وارتفاع نسبة البطالة والفقر، بحثا عن الأمن والاستقرار وطلبا للرزق ولقمة العيش، ومع نقص مناصب الشغل واصطدامهم بسكان المنطقة المطالبين بترحيلهم واتخاذ إجراءات ردعية ضدهم يلجؤون إلى الأعمال غير القانونية كوسيلة لتحسين مستوى معيشتهم، وتأمين مبلغ مالي يسمح لهم بالهجرة إلى خارج القارة خصوصا أوروبا. وكل عمليات الترحيل تقابلها عمليات دخول غير شرعي للبلاد، وبما أن هؤلاء المهجرين غير الشرعيين ومن خلالهم مهربي البشر على دراية بكل الدروب والمسارات للدخول للتراب الوطني وهذا لأن مساحة الجزائر واسعة وتعدد الحدود البرية مع دول الجوار مع عدم الاستقرار الأمني لها، ما يسهل عليهم إدخال وتهريب المخدرات من نفس مسارات تهريب المهاجرين غير الشرعيين خصوصا على مستوى الحدود الجنوبية الطويلة.

وينبغي الإشارة في هذا المجال أن الجزائر تتعرض لمخطط يستهدف أمنها واستقرارها، ونستدل على ذلك بالمنحى التصاعدي للاتجار بالمخدرات وهذا من خلال عدد القضايا المسجلة في هذا المجال، وكذا أصول المهربين الذين ينحدرون من جنسيات مختلفة، بالتالي هي حرب ممنهجة بأهداف واضحة فخطرها يهدد الأمن والنظام العام للبلاد، الصحة العمومية، الاستقرار الاجتماعي فضلا عن النمو الاقتصادي، غير أن الأجهزة الأمنية تجدد وتبتكر آليات جديدة لمكافحة إدخال المخدرات إلى التراب الوطني عبر الحدود.

خاتمة

لا تزال مشكلة المخدرات تثير القلق وتخيم على الأفق، ويعتبر الشباب الفئة الحساسة الأكثر عرضة لخطرها، خصوصا مع انتعاش سوق المخدرات بسرعة تطور المواد المخدرة سواء الطبيعية أو الاصطناعية، لهذا تعتبر مهمة حماية ووقاية الشباب منها ضرورة ملحة تهتم بها الحكومات وذلك باللجوء إلى العمل التوعوي والقيام بحملات تحسيسية والتركيز على الجانب الديني في سبيل الخروج من الخندق الضيق الذي تضعنا فيه التجارة غير المشروعة للمخدرات.

وأمر إبعاد الشباب عن هذه الآفة يحتم على المؤسسات الأمنية تطهير سوق التجارة من نشاطات الشبكات الإجرامية والترويج لها، وهذا ما تسهر عليه المديرية العامة للأمن الوطني ومن خلالها أمن ولاية تمنراست.

* توصيات واقتراحات

بالنظر لخطورة القضية المعالجة نقترح التوصيات التالية لمحاولة الحد من خطورتها والتنبيه لاستفحالها:

1- فتح مراكز توعوية خاصة للأطفال والمراهقين والبدء بمعالجتهم مبكرا في حالة الإدمان.

2- فتح مراكز خاصة لعلاج المرضى النفسانيين والمدمنين ويكون بصرف الأدوية المهدئة لهذه الفئة على مستوى هذه المراكز وإيقاف بيع الأدوية من هذا النوع على مستوى الصيدليات الخاصة.

3- إجراء دورات تكوين عالي المستوى لأفراد الأمن الوطني في كيفية التعامل مع الشبكات الإجرامية المنظمة وأساليب التهريب.

4- دعم مهام الأئمة في المساجد للقيام بدروس تحسيسية تخص ظاهرة الإدمان والمتاجرة بالسموم.

- 5- تنسيق الجهود الولائية لحماية الحدود الخارجية وتسهيل عمل مصالح الشرطة القضائية للعمل الداخلي.
- 6- ضمان تعاون دولي لتجريم الدول المنتجة للمخدرات للتجارة غير المشروعة.
- 7- إدراج مادة التوعية بمخاطر المخدرات بالمؤسسات التعليمية في أطوارها الثلاثة.
- 8- دعم النشاطات الجموعية والتكثيف من حملاتها التوعوية في أوساط الشباب.
- 9- تنسيق الجهود وتبادل الخبرات بين المؤسسات الوطنية الجزائرية والدولية لمحاربة جريمة المخدرات.

المراجع

- 1- أبو عليان، بسام محمد. (2016). الانحراف الاجتماعي والجريمة (علم اجتماع الجريمة). بريطانيا: دار أي كتب
- 2- إحصاءات مقدمة من المديرية العامة للأمن الوطني أمن ولاية تمنراست.
- 3- البداينة، ذياب موسى. (2011). الأمن الوطني. المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- 4- براهيمية، نصيرة.. (2013). إدمان المخدرات في المجتمع الجزائري: المدمن بين المرض والإجرام. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع1، جامعة الوادي.
- 5- جوارنة، محمد - مفهوم الأمن الوطني، 2021، متاح على: <https://hyatok.com/>، تاريخ الإطلاع (2022/12/31).
- 6- وزارة العدل. قانون رقم 18-04، مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، يتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها. الجزائر، متاح على: https://droit.mjustice.dz/sites/default/files/loi_prevention_repres_usage_trafic_illic_stupe_subst_psychotr.pdf، تاريخ الإطلاع (2021/12/29)
- 7- وزارة العدل. (2015-2021). تقرير نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها. الجزائر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها. متاح على الرابط: https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar?p=donnees. تاريخ الإطلاع (2022/11/23)
- 8- وزارة الصحة السعودية، الإدمان والمخدرات، متاح على: <https://www.moh.gov.sa/HealthAwareness/EducationalContent/AddictionandDrugs> تاريخ الإطلاع (2022/03/23)
- 9- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. تقرير المخدرات العالمي 2022. (منشورات الأمم المتحدة 2022). متاح على: https://www.unodc.org/res/wdr2022/MS/WDR22_Booklet_1_arabic.pdf تاريخ الإطلاع (2023/01/23)
- 10- المديرية العامة للأمن الوطني أمن ولاية تمنراست
- 11- النهار أونلاين، وكالات الأمن الوطني يحبط مخططا لترويج أكثر من نصف مليون قرص مخدر، 2015، متاح على: <https://www.ennaharonline.com/> تاريخ الإطلاع (2022/05/26)
- 12- سعيد، محمود شاكر ؛ الحرشف، خالد بن عبد العزيز (2010). مفاهيم أمنية. ط1. السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- 13- القرام، ابتسام. (دس). المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري. قاموس باللغتين العربية والفرنسية. الجزائر: قصر الكتاب.
- 14- قاسمي، عيسى. (2015). الشباب وتحدي المخدرات وإدمانها، مجلة الوقاية والمكافحة. ع1. الجزائر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.
- 15- خلفي، عبد الرحمان. (2016). القانون الجنائي العام. ط1. الجزائر: دار بلقيس للنشر.

الملاحق

الجدول رقم (1): أنواع المخدرات المسجلة سنة 2018			
أنواع الجرائم	القضايا المسجلة	الأشخاص المتورطون	المودعون رهن الحبس المؤقت
الحيازة واستهلاك المخدرات	36	36	10
الحيازة والمتاجرة بالمخدرات	67	125	97
الحيازة والمتاجرة بالمؤثرات العقلية	38	57	38
قضايا أخرى (زراعة القنب...)	4	02	02
المجموع	145	220	147

الجدول رقم (2): أنواع المخدرات	
السنة	نوع المخدر
2018	
كيف معالج	12.143 كلغ
بانغو	28.260 كلغ
الكوكايين	256.32 غ
الهيروين	2091 غ

الجدول رقم (3): أنواع الأقراص المملوسة المحجوزة	
السنة	النوع
2018	
ترامادول	20847 قرص
ريفوتريل	42936 قرص
بريقابالين	21 قرص
ديازيبام	64 قرص
ايريكا	29 قرص
كيتيل	00
أنواع أخرى	86 قرص
المجموع	63983 قرص

الجدول رقم (4): المواد الصيدلانية المضرة بالصحة	
السنة	النوع
2018	
قرص صيدلاني من مختلف الأنواع	4053174 قرص
علبة مرهم من مختلف الأنواع	2364 علبة

واقع المخدرات في الجزائر حسب طبيعة القضايا المعالجة بالأمن الوطني
أمن ولاية تمنراست أنموذجا

قارورة صيدلانية من مختلف الأنواع	69 قارورة
كيس مسحوق مقوي جنسي	40 كيس

الجدول رقم (5): أنواع الجرائم المسجلة سنة 2019			
أنواع الجرائم	القضايا المسجلة	الأشخاص المتورطون	المودعون رهن الحبس المؤقت
الحيازة واستهلاك المخدرات	38	46	26
الحيازة والمتاجرة بالمخدرات	68	127	91
الحيازة والمتاجرة بالمؤثرات العقلية	18	29	23
المجموع	124	202	140

الجدول رقم (6): أنواع المخدرات	
السنة	النوع
2019	
كيف معالج	70.184 كلغ
بانغو	29.847 كلغ
الكوكايين	8.34 غ
الهيروين	17.40 غ

الجدول رقم (7): أنواع الأقراص المهلوسة المحجوزة	
السنة	النوع
2019	
ترامدول	1339 قرص
ريفوتريل	7584 قرص
برينغابالين	193 قرص
ديازيبام	8 قرص
ايريك	00
كيتيل	23 قرص
أنواع أخرى	23 قرص
المجموع	9147 قرص

الجدول رقم (8): المواد الصيدلانية المضرة بالصحة	
السنة	النوع
2019	
قرص صيدلاني من مختلف الأنواع	744225 قرص
علبة مرهم من مختلف الأنواع	11466 علبة

الجدول رقم (9): أنواع الجرائم المسجلة سنة 2020			
أنواع الجرائم	القضايا المسجلة	الأشخاص المتورطون	المودعون رهن الحبس المؤقت
الحيازة واستهلاك المخدرات	68	85	07
الحيازة والمتاجرة بالمخدرات	53	104	66
الحيازة والمتاجرة بالمؤثرات العقلية	27	43	20
المجموع	148	232	93

الجدول رقم (10): أنواع المخدرات	
السنة	النوع
2020	
كيف معالج	1.689 كلغ
بانغو	74.025 كلغ
الكوكايين	00
الهيروين	0.45 غ

الجدول رقم (11): أنواع الأقراص المملوسة المحجوزة	
السنة	النوع
2020	
ترامادول	59387 قرص
ريفوتريل	157.5 قرص
بريقا بالين	4250 قرص
ديازينام	12 قرص
ايركا	00
كيتيل	00
أنواع أخرى	285 قرص
المجموع	64091 قرص

الجدول رقم (12): المواد الصيدلانية المضرة بالصحة	
السنة	النوع
2020	
قرص صيدلاني من مختلف الأنواع	1643122 قرص
علبة مرهم من مختلف الأنواع	3690 علبة

واقع المخدرات في الجزائر حسب طبيعة القضايا المعالجة بالأمن الوطني
أمن ولاية تمنراست أنموذجا

الجدول رقم (13): أنواع الجرائم المسجلة سنة 2021	
أنواع الجرائم	القضايا المسجلة
الحيازة واستهلاك المخدرات	36
الحيازة والمتاجرة بالمخدرات	61
الحيازة والمتاجرة بالمؤثرات العقلية	31
	128

الجدول رقم (14): أنواع المخدرات	
السنة	النوع
2021	
3.8672	القنب الهندي/كلغ
53.640	بانقو/كلغ
18	الهيروين/ غ
4.35	الكوكايين/ غ
3005	مواد مخدرة أخرى/ غ
4021	الاقراص المهلوسة

المصدر: المديرية العامة للأمن الوطني أمن ولاية تمنراست